أزمة الوزارات الشاغرة تتواصل: خلافات حاسمة تعرقل استكمال حكومة الزيدي



أكد رئيس كتلة "الإعمار والتنمية"، بهاء الأعرجي، اليوم الخميس، عدم وجود أي اتفاق حاسم بين الكتل السياسية الفاعلة لاستكمال التشكيلة الوزارية الحالية برئاسة رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي.

وقال الأعرجي، خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وتابعته المطلع، إنه "لا يوجد اتفاق حاسم حتى اللحظة لاستكمال الكابينة الوزارية، ونحتاج إلى حسم ملف الوزارات الشاغرة في أسرع وقت ممكن"، داعياً رئاسة المجلس إلى عقد جلسة خاصة للتصويت عليها.

وحثّ الأعرجي الكتل السياسية على توحيد الصفوف، لافتاً إلى أن "المرحلة المقبلة خطيرة وتستدعي إيجاد أرضية متينة للتفاهم والحوار"، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الصراع الإقليمي بين واشنطن وطهران انعكس سلباً على الواقع العراقي جراء تفاقم أزمة تصدير النفط وتردي ملفي الطاقة والخدمات.

ويأتي هذا التصريح بالتزامن مع ما كشفه مصدر مطلع، يوم السبت الماضي، عن مباشرة القوى السياسية التي لم تستكمل حصصها الحكومية وفقاً للاستحقاق الانتخابي، بتشكيل لجان الداخلية لفرز ودراسة أسماء

المرشحين للحقائب المتبقية.

وقال المصدر إن "ائتلاف دولة القانون، بزعامة نوري المالكي ومن خلال لجنته الداخلية المعنية بتسمية مرشحي وزارة الداخلية، يدرس حالياً السير الذاتية لستة مرشحين بينهم الوزير السابق عبد الأمير الشمري، والفريق قاسم عطا، غير أن الأخير يواجه صعوبة في تمرير ترشيحه لوجود فيتو محلي وإقليمي عليه، رغم ضغوط بعض الأطراف لتمريره".

وأضاف المصدر أن "القائمة تضم أيضاً مرشحين تكنوقراط، بينهم ضابط برتبة فريق يحمل شهادة الدكتوراه من ملاكات وزارة الداخلية وله تاريخ طويل في الخدمة الأمنية، فضلاً عن شخصيات مستقلة"، لافتاً إلى أن "وزارة التعليم العالي تندرج ضمن استحقاق دولة القانون أيضاً، فيما ستكون وزارة الشباب والرياضة من حصة تيار الحكمة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لكتلة صادقون".

يُذكر أن مجلس النواب العراقي كان قد صوّت، في 14 أيار/مايو الماضي، على منح الثقة لحكومة علي الزيدي ومنهاجها الوزاري بواقع 14 وزيراً، فيما أُرجئ التصويت على 9 وزارات متبقية جراء استمرار الخلافات حول تقاسم الحقائب، وسط تقارير تُشير إلى تحذيرات دولية من إشراك فصائل مسلحة في التشكيلة الجديدة.